

قرار نقل الاختصاصات
تم بمشاركة كافة الجهات
الحكومية المعنية

لدينا خطط وبرامج لتنظيم
عمل النقل الجماعي بما يساهم
في الحد من الازمة المرورية

القانون يختصر الدورة
المستندية ويسهم في تنفيذ
المشاريع بعيدا عن الروتين



العقد اولى الخطوات مخاطبة البلدية لتحديد حرم الطريق ثم بعد ذلك نبدأ التنسيق مع 19 جهة حكومية مختلفة للخدمات التي يتضمنها هذا المشروع ثم ننسق مع وزارة الداخلية ممثلة في هندسة المرور لاختذ الموافقات على التصاريح فعندما تاتي هذه الاختصاصات تحت مظلة واحدة سوف تختلف الامور وتصبح اكثر سهولة ويسر فعلي سبيل المثال ووفقا للقانون الخاص بالهيئة سيصبح حرم اي طريق ملك للهيئة بعد ما كان الملكية لبلدية الكويت ومعنى ذلك اننا لن نخاطب البلدية والجهات الذي نذهب للنسق معها ستكون تحت مظلة الهيئة مثل الموافقة على التشوينات من البلدية والتراخيص من الداخلية والطرق البديلة والتحويلات فهذه الامور ستكون ضمن اختصاصات ادارة داخل الهيئة .فكما نعلم ان الجهة المنفذة للطرق هي وزارة الاشغال والجهة المنظمة للمرور هي الداخلية والجهة التي تملك الارض هي البلدية فلو ان الثلاث جهات تحت مظلة واحدة سيتم التناغم والتنسيق بينهم على اساس اقامة شبكة طرق سليمة وحل مشاكل المرور فلا بد ان

بمعنى ان قطاع هندسة الطرق مثلا في وزارة الاشغال العامة سوف ينقل بوكيله المساعد ومشاريعه ومديره ورؤساء اقسامه فبدلا من ان هذا الهيكل الوظيفي سيكون تحت مسؤولية الوكيل المساعد سيكون تحت مسؤولية مدير عام للقطاع بهيئة العامة للطرق والنقل البري .

ماهو الدور الذي يمكن ان تلعبه الهيئة في تطوير وتحديث القطاعات التي ستتضم اليها؟

- اذا ركزنا في مشاريع الطرق مثلا ستجد ان اغلب اسباب تاخر المشاريع يتركز في سببين رئيسين الاول الدورة المستندية والثاني التنسيق مع الجهات الحكومية الاخرى وفي جميع دول العالم تجد ان صناعة الطرق والمواصلات وغيرها من الامور المتعلقة تحت مظلة واحدة واذا راينا قانون انشاء الهيئة فقد شمل كافة هذه الامور المتناثرة في عدة جهات في الدولة تحت مظلة واحدة فهذا سيكون له دور ايجابي في سرعة اتخاذ القرار واختصار الدورة المستندية فعندما كنا في وزارة الاشغال وعندما نريد مباشرة العمل في اي مشروع بعد توقيع

كذلك بعض الجهات التي ليس لها علاقة بالمشاريع تم توزيعها حسب وجهة نظر الادارات التي ستنتقل منها الاختصاصات .

هل هناك الية معينة للتعامل مع قانون الهيئة وتحويله من مجرد قانون على ورق الى خطوات يسهل تنفيذها على الارض؟

-نحن الان في مرحلة انتقالية ومن يقرأ قانون الهيئة يرى اعمال ومهام جسام ونحن كمجلس ادارة والعاملين في الهيئة والوزرات المنقول اداراتها واختصاصاتها لم يكن لدينا اليه لتطبيق القانون لذا كانت خطوة اولى منذ توقيع اتفاقية مع احد المكاتب الاستشارية العالمية متخصصة في وضع سياسة الهيئة والرؤية والاهداف وكيفية تحويل القانون من على الورق الى ارض الواقع بالاضافة الى الجهاز الذي نحتاجه فعليا للقيام بالمهام الى ان يتم الانتهاء من هذه الاتفاقية التي ستكون جاهزة خلال من 6 اشهر الى سنة فسوف نعمل من خلال الالية الانتقالية ونقول ان نقل الادارات من الوزارات الى هيئة الطرق سيكون اداري فقط